الإيرادات .. أرقام بعيدة عن الواقع

تراجعت الإيرادات خلال العشرة الأشهر الماضية نتيجة الأزمة مما انعكس سلباً على أداء الجهات المعنية وخدماتها.

تحقيق/ مفيد درهم

■ مواطنون: نطالب الحكومة الجديدة بعكس الإيرادات على جودة الخدمات

■ توقعات بتراجع الموارد العامة للدولة إلى18.4 % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام2015 م

تعوّد عبدالكافي منذ عرف نفسه على دفع رسوم الخدمات للجهات المختصة وسماع وسائل الإعلام تتلو عليه صبح ومساء (بلغت الإيرادات) دون أن يلمس أثرها الإيجابي على واقع الخدمات المقدمة مما جعله يطالب حكومة الوفاق الوطني عكس الإيرادات على واقع الخدمات المقدمة للمواطنين.

وتساءل شكري محمد عبدالفتاح -موظف- ما فائدة تراجع الإيرادات خلال الأزمة الحالية أو زيادتها إذا لم تنعكس على الخدمات التي تقدمها الجهات المعنية للمواطنين؟ ولماذا هذا التراجع في الإيرادات بدأ جلياً خلال هذه الأزمة؟ وهل يعني هذا أن رسوم الخدمات المقدمة لنا هي المصدر الوحيد للإيرادات؟ وأين الإيرادات الأخرى؟

وعلق فارس عبدالقوي على الإيرادات بقوله: أصبحت إيرادات الجهات المختصة في بلادنا كمن يسمع جعجعة ولا يرى طحيناً.

وشكا الكثير من الموظفين من أن الجهات التي يعملون بها تضيق عليهم من خلال تأخير صرف مستحقاتهم نتيجة قلة الإيرادات كما يقول المسئولون فيها مما جعلهم يتساءلون لماذا يتأخر صرف مستحقاتنا الآن نتيجة قلة الإيرادات ولم تؤخذ زيادة مستحقاتنا في الاعتبار لحظة وفرة الإيرادات؟!

وعزا مسئولو وزارتي الكهرباء والمياه رداءة الخدمة وانقطاعها المستمر والمتكرر إلى عزوف المشتركين عن السداد مما جعل المشتركين يستهجنون ذلك ويطالبون الحكومة الجديدة بوضع حل لمتأخرات العدادات الناتجة عن الخدمات المتقطعة والرديئة منذ بداية الأزمة وما قبلها.

تراجع الإيرادات

ويؤكد المهندس عبدالباسط الكوري -رئيس قسم الشئون الفنية بمديرية معين في أمانة العاصمة- أن تدني إيرادات المديرية خلال العشرة الأشهر الماضية إلى درجة انعدامها في بعض الأشهر حيث بلغت إيرادات قسم الشئون الفنية بالمديرية١٣ مليوناً، وإيرادات المديرية٢٣ مليوناً خلال النصف الأول من هذا العام، فيما يتم سنوياً تحصيل أضعافها نتيجة وقوع المديرية في قلب الأحداث الساخنة وعدم تجاوب المواطنين معنا، فنتمنى من جميع القوى الفاعلة على الساحة اليمنية إعادة تفعيل نشاط المكاتب التنفيذية وحل مشاكلها بما يتسنى لها تقديم الخدمات للمواطنين بيسر وسهولة وتحصيل الإيرادات على ضوئها.

وتوقع تقرير حكومي تراجع الموارد العامة للدولة إلى١٨.٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام٢٠١٥ م وذلك من٢١.٣ ٪ في عام ٢٠١٠م.

وتتبنى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر٢٠١٥-٢٠١١ م حزمة من السياسات والإجراءات تغطي جوانب الإيرادات والنفقات وإصلاح إدارة المالية العامة، منها التطبيق الكامل للضريبة العامة على المبيعات وزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال رفع الضرائب على السلع.

كما تعتزم مضاعفة جهود محاربة التهرب الضريبي، والتهرب الجمركي ومن ذلك دراسة جدوى إضافة طابع البندول على مجموعة من السلع المستوردة وخاصة الأدوية بالإضافة إلى رفع كفاءة التحصيل الضريبي والجمركي من خلال تشديد آليات الرقابة والمحاسبة على العاملين في مجال التحصيل الضريبي والجمركي مع تطبيق قانون الذمة المالية وتطوير آليات وأساليب التحصيل الضريبي وخاصة نظام المقاولات المتبع في تحصيل ضريبة القات، وكذا مواصلة تبسيط وأتمتة الإجراءات الجمركية بما في ذلك تحديث نظام الأسكودا الالكتروني (ASCUDA).

وتشير البيانات المالية إلى تحقيق الإيرادات العامة نمواً سنوياً متوسطاً وصل إلى٩.٢ ٪ مقارنة بالنمو المستهدف في إطار الخطة والبالغ٦.٧ ٪، ومع ذلك فقد تراجعت الأهمية النسبية للإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي من٣٢.٣ ٪ عام٢٠٠٦ م إلى٢١ ٪ عام٢٠٠٩ م، ويتوقع أن تصل عام٢٠١٠ م إلى ٢٠.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تراجع الإيرادات النفطية خلال العامين٢٠٠٩ ،٢٠١٠ م جراء تراجع أسعار النفط في السوق الدولية وتراجع الإنتاج من النفط الخام خلال الفترة، حيث تراجعت الإيرادات النفطية من٧٣.١ ٪ من إجمالي الإيرادات العامة عام٢٠٠٦ م إلى٥٨.٣ ٪ عام٢٠٠٩ م.

ويتوقع أن تمثل٥٠.٧ ٪ من الإيرادات العامة خلال العام٢٠١٠ م.

أما بالنسبة للإيرادات العامة غير النفطية فقد استهدفت الخطة الخمسية الثالثة زيادتها لتصل إلى ما بين٣٠ - ٤٠٪ من إجمالي الإيرادات العامة فقد حققت نمواً سنوياً متوسطاً بلغ١٥.٤ ٪ لترتفع من ٢٦.٩٪ من إجمالي الإيرادات العامة عام٢٠٠٦ م إلى٤١.٧ ٪ عام٢٠٠٩ م ويتوقع أن تصل في عام٢٠١٠ م إلى ٤٩.٣٪ من إجمالي الإيرادات العامة، وبلغ متوسط مساهمتها السنوية إلى إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة٣٥.٧ ٪.